

المعونة

على مذهب علم المدينة الإمام مالك بن أنس
القاضي عبد الوهاب المالكي البغدادي (ت 422 هـ)

تحقيق ودراسة
د/ عبد الحق حميش

الجزء الثالث

وزارة الشؤون الدينية والاوقاف
تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية 2011

فهرس تفصیلی للموضوعات

[الجزء الثالث]

كتاب الجراح

باب: اشتراط تكافؤ الدماء في القصاص

- 1 في كون تكافؤ الدماء معتبر في القصاص 07
- 2 في منع قتل المسلم بالكافر 08
- 3 في كون إسلام الذمی لا يسقط عنه القود 09
- 4 وجه عدم مساواة دية المرأة للرجل، وثبوت القصاص بينهما في الأطراف 09
- 5 في تغليظ الدية على قاتل ابنه وفي أن الزوج يقتل بزوجه 11

باب: في أنواع القتل، وطلب الدية من مستحق القتل

- 1 الواجب في القتل الخطأ المحض وفي شبه العمد 13
- 2 في الآلة التي يقتل بها غالبا 14
- 3 القود من المثل 14
- 4 حكم الصبيان والمجانين إذا قتلوا 15
- 5 إذا اشترك في القتل من يجب عليه القود ومن لا قود عليه 15
- 6 في ما يجب على من لا قود عليهم 16
- 7 القود من الممسك والسكران 16
- 8 فيمن أكره غيره على قتل رجل ظلما 16
- 9 في ولاية الدم إذا كان بعض العصابة أصغر وبعضهم أكابر 18
- 10 في عدم القود والعقل إلا بعد اندمال الجرحى 18

11	حكم القاتل يلجأ إلى الحرم	18
12	إذا جرح رجلاً ثم قتله	19
13	في عدم ضمان السراية عن القصاص	19
14	إذا جرح فترامى الجراح إلى زيادة عليه ثم اندمل	20
15	في أقسام الجراح	20
16	أقسام الجراح من حيث المماثلة	21
17	فيما يجب في المأمومة والموضحة والجائفة	22
18	فيما يجب في المنقلة	22
19	في كسر الفخذ	22
20	سقوط القصاص فينا لا يتأتى فيه المماثلة	23

باب: في أنواع الدية

1	في قيمة دية النفس من الذهب	25
2	في عدم تغليظ الدية على أهل الذهب والفضة	27
3	تغليظ الدية في الجراح	27
4	فيما تحمله العاقلة من الديات	28
5	إذا أقرّ بقتل الخطأ	29
6	في القدر الذي تحمله العاقلة من الدية	29
7	الاعتبار في ثلث الدية، وعدم تحمل العاقلة دية من قتل نفسه	29
8	في تنجيم الدية على العاقلة	30
9	اختلاف القوم في تنجيم بعض الدية	30
10	في كون النساء والصبيان لا يحملون العاقلة	31

باب: من الديات

1	وجوب الدية في ثدي المرأة	32
2	وجوب الحكومة في الحاجبين وسائر الشعور	33
3	وجوب الدية في العقل	33

33		4	وجوب الدية في الأنف
34		5	وجوب الدية في السمع
34		6	وجوب الدية في الصلب
35		7	وجوب الدية في اللسان
35		8	وجوب الدية في الذكر
36		9	في أقل ما يتعلق به الدية من قطع الذكر
36		10	وجوب الدية في عين الأعور
36		11	فيما يجب في السن
37		12	فيما يجب في الموضحة والمنقلة والمأمومة والجائفة
38		13	عقل ما لا قود فيه من الجراح هل تحمله العاقلة؟
38		14	فيما يجب في أصابع اليدين والرجلين

باب: في دية المرأة والكتابي والمحبوس والعبد

40		1	في دية الكتابي
40		2	في دية المحبوس
41		3	في دية العبد
41		4	فيما يجب في الجنابة على العبد
42		5	في عدم تحمل العاقلة قيمة العبد
42		6	فيما يجب في ذكر الخصى وفي اليد الشلاء
42		7	إذا قتل عبد عبداً أو حراً
43		8	في تضمين السائق والقائد والراكب
44		9	ما تلف في معدن أو بئر من غير فعل
44		10	إذا جرح عدة جراحات تجب فيها عدة ديات

باب: في حكم القسامة وصورتها

45		1	إذا ادعى قوم أن دم مقتول لهم لا يعرف قتله عند رجل بعينه
48		2	في دليل وجوب العمل بالقسامة

50	 لم كان قول المقتول في العند دمي عند فلان لوثاً؟	3
51	 في كون الشاهد العدل لوث	4

باب : في كون الدية موروثاً

57	 هل يرث القاتل؟	1
57	 وجوب الكفارة في قتل الخطأ	2
58	 سقوط الكفارة في قتل العبد	3
58	 سقوط الكفارة في قتل الكافر	4
58	 في وجوب الكفارة على كل فرد من جماعة قتلت رجلاً مؤمناً....	5
59	 في ماهية الكفارة	

باب في دية الجنين

60	 وراثه دية الجنين	1
61	 وجوب الغرة في جنين الأمة من سيدها العبد	2
61	 في جنين الكتابية	3
61	 في دية جنين الكتابية من زوجها الكافر	4
61	 إذا استهل الجنين صارخاً	5
62	 إذا طرحت الأمة جنينها فاستهل صارخاً	6

باب في الردة

63	 في دليل سقوط ما ترك من الصلاة في رده	1
64	 في حرابة المرتدين	2
65	 في عدم قبول توبة الزنديق	3

باب في حد السحر

باب في الغسل والصلاة على المقتول من الفئة الباغية

70	 في العمل في المحارب	1
----	---------------------------	---

باب في دفع الصائل من البهائم

72	 إذا نزع العضوض يده من فم العاض فذهبت أسنانه	1
----	---	---

- 2 فيما يجنيه الطبيب مما لم يقصده 73
- 3 فيمن حفر بئرا في موضع ليس له أن يحفر فيه فعطب فيه إنسان 73
- 4 ما أفسدته المواشي نهارا 73

كتاب الحرو في الزنا

- 1 دليل حد المحصن 76
- 2 في عدم الجمع بين الجلد والرجم 77
- 3 اشتراط العقل في الإحصان 77
- 4 اشتراط البلوغ في الإحصان 78
- 5 اشتراط الإسلام في الإحصان 78
- 6 اشتراط الحرية في الإحصان 78
- 7 اشتراط الزواج في الإحصان 78
- 8 اشتراط كون العقد صحيحاً في الإحصان 79
- 9 اشتراط كون الوطاء جائزا 79
- 10 الاشتراط في إحصان أحدهما إحصان الآخر 79
- 11 في التفريق بين الصبي المطبق للوطء وبين الصبية المطيقة للوطء في إحصان الكبير 79
- 12 في عدم رجم أو الولد إذا ونت بعد وفاة سيدها 80
- 13 إذا أنكر أحدهما يمنع كون الآخر محصنا 80
- 14 في كون الإيلاج من غير الإنزال يكفي في الإحصان 80

باب: في حد الزاني البكر

- 1 في جلد الحرّين مائة جلدة 81
- 2 في تغريب الرجل مع الجلد 81
- 3 في عدم تغريب المرأة 82
- 4 في كون حد الأمة على النصف من حد الحرة 82

82		5	في عدم تغريب العبد والأمة
----	-------	---	---------------------------

باب: في طريق ثبوت الزنا

84		1	في دليل الإقرار
84		2	في عدد الإقرار الكافي في وجوب الحد
85		3	في شروط الإقرار
86		4	في دليل ثبوت الزنا بالشهادة
86		5	في عدد الشهود الذين يثبت بهم الزنا
86		6	اشتراط كون الشهادة بالزنا في مجلس واحد
87		7	اشتراط كون الشهادة في الزنا على المعاينة
87		8	إذا شهد الثلاثة وشك الرابع فلم يشهد
88		9	إذا شك أحد الشهود بعد تمام الشهادة وقبل إقامة الحد
		10	في عدم مطالبة المقر بالزنا بحكاية الفعل وصفته إياه خلافاً للشهود
89			
89		11	في عدم سقوط حد الزنا والسرقة والشرب بالتوبة
90		12	إذا ظهر حمل بحرة أو أمة ولا يعلم لها زوج ولا سيد
91		13	في الشهادة على الشهادة في حد الزنا
91		14	في الشهود في الزنا يختلفون في الفعل
		15	حكم ما إذا وجد على فراشه امرأة فظن أنها زوجته فوطئها
92			
92		16	العوارض التي تؤخر لها إقامة الحدود
93		17	فيمن وطئ جارية له فيها شرك
93		18	فيمن زنى بجارية أبيه أو ابنه
		19	وجوب الحد على من اغتصب حرة فزنى بها كان حراً أم عبداً
94			
94		20	وجوب الصداق على من زنى بحرة
94		21	فيمن استكره أمة فوطئها

95	إذا استكره الذمي حرة مسلمة أو أمة	22
95	وجوب الحد على المسلم إذا زنى بنصرانية	23
96	إقامة السيد الحد على عبده وأمته	24
96	إن كان للأمة زوج حراً أو عبداً	25
96	إقامة الحد برؤية السيد وعلمه؟	26
96	عدم إقامة حد السرقة على العبد والأمة من السيد	27
97	إحضار الإمام طائفة من المؤمنين ليشهدوا إقامة الحد	28
97	في هيئة المرجوم	29
98	في تداخل الحدود	30
99	في الرجم باللواط	31
99	في كون حد اللواط الرجم	32
100	فيمن أتى بهيمة	33
100	في عدم قتل البهيمة الموطوءة	34
100	في عقاب من أتى بهيمة	35

باب: في حد القذف

101	في شروط إيجاب الحد على القاذف	1
102	اشتراط العقل والبلوغ في وجوب حد القاذف	2
102	اشتراط العقل والبلوغ في المقذوف	3
102	في وجوب حد من قذف مطيقة للوطء	4
103	اشتراط الإسلام في المقذوف	5
103	اشتراط الحرية في المقذوف	6
103	في اشتراط كون المقذوف متمكناً من الوطء	7
103	في اشتراط كون الرمي بالزنا واللواط لإقامة الحد	8
103	فيما إذا رماه بالوطء فيما دون الفرج	9
104	فيمن نفى رجلاً عن أبيه	10
104	فيمن نفى رجلاً من ولائه	11

105		12	في التعزير
106		13	في التعريض بالقذف
106		14	في عدد حد القذف
106		15	في قتل من سب النبي ﷺ
107		16	في عدم قبول توبة من سب رسول الله ﷺ
107		17	هل يرفع القتل عن الكافر بإسلامه بعد سب رسول الله ﷺ
108		18	فيمن أقر بالزنا وقال بفلانة
108		19	إذا لم يعين المقر بالزنا
108		20	إذا مات المقذوف قبل أن يحد قاذفه
109		21	إذا قال لابن أمة أو كتابية يا بن الزانية أو يا بن زانية
109		22	إذا قال يا منبوذ
109		23	في الاختلاف في كون حد القذف حق الله أو حق للآدميين

كتاب القطع

110		1	وجوب حد السرقة
111		2	في أدلة وجوب القطع بالسرقة
111		3	اشتراط البلوغ في العقل في وجوب القطع
111		4	في اشتراط النصاب في وجوب القطع
112		5	في نصاب السرقة
112		6	في نصاب السرقة من الورق
113		7	في نصاب السرقة من العروض
113		8	في التسوية بين أنواع الجنس في نصاب السرقة
113		9	في اعتبار الحرز في حد القطع
114		10	في مراعاة إخراج المال من الحرز في اعتبار الحد
114		11	في التسوية بين الرجل والمرأة، والحر والعبد، والمسلم والكافر
114		12	في كون الاشتراك في سرقة نصاب لا يسقط القطع

13	في التفريق بين ما يمكن إخراجہ إلا بمعاونة وبين الثوب وغيره.....	115
14	في الاعتبار بقيمة العرض المسروق وقت إخراجہ.....	115
15	في عدم قطع من سرق عبداً كبيراً فصيحاً.....	116
16	في قطع من سرق حراً صغيراً.....	116
17	في قطع من سرق طعاماً رطباً ويابساً أو مصحفاً وغيره من الممتلكات.....	116
18	في قطع النباش.....	117
19	في قطع من سرق من المغنم ومن بيت المال.....	118
20	في عدم القطع في مثر معلق ولا نخل ولا شجر ولا حريسة جبل.....	118
21	من سرق داراً فيها منازل متفرقة.....	119
22	المراعاة في القطع إخراج الشيء المسروق من الحرز.....	119
23	اليدين التي تقطع في أول السرقة.....	120
24	في كون القطع من الكوع.....	120
25	في كون القطع في الثانية يسرى.....	121
26	ويقطع في الثالثة والرابعة.....	121
27	في ضرب وحبس من سرق في الخامسة.....	121
28	في حسم اليد المقطوعة.....	122
29	في وجه أنه يقطع اليسرى إن عدم اليمنى.....	122
30	في عدم قطع اليد الشلاء.....	122
31	في ذهاب الأصبع من اليد.....	122
32	في عدم قطع الأب إذا سرق الأبوان من مال الولد.....	123
33	في قطع الولد إذا سرق من مال الأبوين.....	123
34	في قطع من سرق من الأخوة والعمومة والأخوال وغيرهم.....	123

123		35	في كون الزوجية لا تمنع القطع في السرقة
124		36	إذا سرق متاعاً كان قد قطع في سرقة أولاً
124		37	إذا أقر بسرقة ثم رجع إلى شبهة
124		38	إذا قطع السارق ثم وجد الشيء المسروق عنده
124		39	إذا تلف المسروق وله مال غرمه
125		40	في الدليل على أبي حنيفة في وجوب القطع مع اليسار
126		41	فيمن سرق من حلى الكعبة ومن قناديل المسجد
126		42	إذا سرق حلياً من صبي
126		43	في قطع الأبق بسرقة
126		44	في عدم قطع العبد إذا سرق من مال سيده
126		45	إذا سرق عبد رجل من مال زوجة سيده أو عبد امرأة من مال زوجها
127		46	إذا أُلّف السارق المال في الحرز

كتاب العتق

130		1	في عتق حصته من العبد
130		2	في تكميل نصيب الشريك
131		3	في اشتراط كون المعتق موسراً
131		4	في عدم التفريق بين إذنه وعدم إذنه
131		5	اعتبار حصة الشريك بعد أخذ القيمة
132		6	في كون الولاء لمن أكمل عليه العتق
132		7	ليس للشريك أن يأبى تكميل العتق
132		8	إذا اختار إعتاق نصيبه
132		9	الولاء يكون بينهما
132		10	في عدم صحة إعتاقه مؤجلاً
133		11	في عدم الالتفات إلى قول العبد لا أختار تكميل العتق
133		12	إذا كان المعتق معسراً لم يلزم العبد السعي في قيمة

133	نصيبه	
133	إذا كانت مع الشريك قيمة بعض النصيب	13
133	في التسوية بين العبد المعتق بعضهم مسلماً أو نصرانياً	14
134	في التسوية بين كون السيد المعتق مسلماً أو نصرانياً	15
134	في العبد المسلم بين نصرانيين يعتق أحدهما	16
134	إذا مات العبد قبل التقويم	17
134	إذا أيسر الشريك بعد الحكم بسقوط القيمة عنه	18
134	عدم غرم الشريك الثاني القيمة إذا أعتق نصيبه لشريكه الثالث	19
135	هل توزع القيمة بين الشركاء على قدر أنصبتهم أم على عدد رؤوسهم	20
135	فيمن ملك جزءاً ممن يعتق عليه بالنسب	21
136	فيمن ورث بعضه ثم عتق عليه	22
136	في تقويم الأمة بولدها	23
136	الاعتبار بالقيمة في العبد يوم الحكم دون يوم العتق	24
137	إذا أعتق جزءاً من عبد يملك جميعه	25
137	في وجه الرواية أنه يعتق الباقي بالحكم	26
137	في ابتداء العتق من المرض	27
137	في وصيته بإعتاق بعض عبده أو بشرك له	28

باب: حكم المعتقين عند موت سيدهم

140	فيمن قال ثلث رقيقى أحرار	1
140	في المعتق بعضه	2
141	حكم المثلة بالرق	3
141	في مال العبد المعتق	4
142	في ولد العبد المعتق	5
143	في عتق الجنين مع الحامل إذا اعتقت	6

143		7	في عتاقة المديان
143		8	في عتاقة المولى عليه
143		9	في عتاقة الغلام والجارية قبل بلوغهما
143		10	إذا وطئ المديان أمه لا يملك غيرها
144		11	الذين يعتقون على ملاكهم بالقرابة
145		12	في الدليل على الشافعي في قوله إنهم لا يعتقون
145		13	في الدليل على أبي حنيفة في قوله إنهم لا يعتقون
145		14	في الدليل على أبي حنيفة في قوله أن كل ذي رحم يعتق بالملك
145		15	في عدم الحاجة إلى حكم الحاكم في الذين يعتقون على ملاكهم بالقرابة
146		16	إذا اعتق عبده وله أمة حامل

باب: الولاء

147		1	في عدم إرث النساء من الولاء شيئاً
148		2	أولى العصبية بإرث الولاء
149		3	في استحقاق الولاء بالكبر
150		4	في كون الولاء للمعتق عنه
150		5	في السائبة
151		6	ولاء المنبوذ
151		7	في مولى الموالات
152		8	إذا أسلم النصراني ثم مات
153		9	إذا مات النصراني المعتق
153		10	إذا أذن السيد لعبده في أن يعتق عبداً له فالولاء للسيد
154		11	في جر الولاء
155		12	الجد كالأب في جر النسب
155		13	في ولاء ولد الملاعنة المعتقة

- 14 155 عدم ثبوت جر الولاء فيمن مسه رق
- 15 156 الولاء الذي ترثه النساء
- 16 156 في أن المرأة ترث ولأء ما باشرت عتقه
- 17 157 في أن المرأة تجر ولأء ولد أو عبد إن أعتقها عبدها الذي أعتقته

كتاب المكاتب

- 1 158 في عدم إجبار السيد على كتابة عبده
- 2 159 في إجبار السيد عبده على الكتابة
- 3 159 في كون الكتابة جائزة على ما يعقدانه عليه
- 4 159 من كون الكتابة منجمة
- 5 160 في عدم عتق المكاتب إذا ما بقي عليه شيء من الكتابة
- 6 160 استحباب وضع السيد عن المكاتب شيئاً من آخر كتابته
- 7 161 في جواز مكاتبه العبد الذي لا حرفة له
- 8 161 فيما يتبع العبد المكاتب
- 9 162 فيما يجوز أن يكون عوضاً في الكتابة
- 10 162 فيما إذا كاتبه ولع أمة حامل
- 11 162 في جواز بيع كتابة المكاتب
- 12 163 إذا كانت الكتابة ذهباً أو ورقاً أو عروضاً كيف يجوز بيعها
- 13 163 إذا بيعت كتابة المكاتب من العبد
- 14 164 في بيع الجزء من الكتابة
- 15 164 في عدم جواز بيع نجم من نجومه
- 16 165 في كون المكاتب أحق بشراء مكاتبته
- 17 165 في تعجيل الكتابة
- 18 166 إذا مات المكاتب وترك ولد معه في الكتابة
- 19 166 إن كاتب على نفسه وحده
- 20 167 إذا ترك ولداً معه في الكتابة ولم يكمل نجوم الكتابة

168		21	في توريث إخوة المكاتب في كتابته
168		22	حكم كتابة الجماعة في كتابة واحدة
169		23	عدم عتق الجماعة في كتابة واحدة إلا بأداء جميع المال
169		24	لزوم كل واحد من جماعة في كتابة واحدة بقدر قوته
169		25	إذا طالب المكاتب تعجيز نفسه
170		26	إذا كان لطالب تعجيز نفسه ولد
170		27	إذا لم كن لمن طلب تعجيز نفسه ولد
170		28	إذا لم يكن للعبد مال فله تعجيز نفسه
171		29	الحمالة بكتابة العبد
171		30	في تصرفات المكاتب
171		31	في منع السيد من انتزاع مال المكاتب
171		32	جواز مقاطعة المكاتب سيده على ما شاء
172		33	إذا أسلم مكاتب النصراني
172		34	في ولاء من أدى الكتابة إلى مبتاعها النصراني وعتق
173		35	إذا أوصى لمكاتبته
173		36	في حال المكاتب ما دام في كتابته
174		37	في منع السيد من وطء مكاتبته
174		38	في كون جراح المكاتب في رقبتة
175		39	في عقل جرح المكاتب

كتاب المدير

176		1	فيمن دبر عبده ولا دين عليه
176		2	في حكم المدير إذا مات السيد
177		3	إذا لم يحمل الثلث المدير
177		4	إذا كان على السيد دين
178		5	في تدبير بعض العبد
178		6	في ولد المدير

179	7	في جواز استخدام المدبر وإجارته من صاحبه
179	8	في جواز انتزاع مال المدبر، وإذا أسلم مدبر النصراني
180	9	فيما إذا قتل المدبر
180	10	في جنابة المدبر
181	11	في جواز مقاطعة السيد مدبره على مال يأخذه منه ويعجل عتقه

كتاب أسهات الأولاد

185	1	في جواز مقاطعة السيد مدبره على مال يأخذه منه ويعجل عتقه
185	2	في عدم جواز هبة أو معارضة أم الولد
185	3	في منع عتقها عن سبب يوجب العتق
186	4	في منع إجارة أم الولد
186	5	في جواز الاستمتاع بأم الولد من سيدها
186	6	في عدم التفريق بين حياة الولد وموته
186	7	في عدم مراعاة التخليق في الولد
186	8	في كون أم الولد تعتق من رأس المال
187	9	في عدم التفريق إن كان له مال سواها أم لا
187	10	في عدم مراعاة إن كان عليه دين أو لا
187	11	في مال أم الولد
187	12	جواز انتزاع السيد مالها
188	13	إذا ولدت منه بعقد نكاح ثم ملكها
188	14	إذا ابتاعها حاملاً
188	15	في أم الولد المدبر
189	16	في أم ولد المكاتب
189	17	إذا أسلمت أم ولد النصراني
190	18	في إجبار أم الولد على التزويج

190		19	في ولد أم الولد من غير سيدها
191		20	في قيمة أم الولد إذا قتلت
191		21	في عدم جواز إسلامها لجناية يجنيها السيد
192		22	في أحكام أم الولد في الحدود والجراح والشهادات وغير ذلك
192		23	استبراء أم الولد من موت سيدها

كتاب الأتضية

193		1	الخصال التي يجب توفرها في القاضي
194		2	في عدم جواز كون الحاكم عامياً
197		3	في منع الحاكم من أن يحكم بعلمه
198		4	في جواز تنفيذ الحاكم الحكم بعلمه
199		5	في كون الحاكم شاهداً فيما علمه ومنع الحكم فيه
199		6	إذا حكم الحاكم بحكم ثم أنكر أن يكون حكم به
200		7	إذا وجد في ديوانه حكماً بخطه ولن يذكر أنه حكم به
200		8	في عدم جواز تولي العبد والمرأة الحكم
201		9	فيمن قال بجواز تولي المرأة الحكم مطلقاً
202		10	إذا كان القاضي لا يعرف لغة الخصمين أو أحدهما
203		11	متى يحلف الحاكم المدعى عليه للمدعى؟
204		12	في تحكيم غير الحاكم
205		13	في كتاب حاكم بلد إلى حاكم بلد آخر
206		14	إذا مات القاضي المكتوب إليه
206		15	في حكم الحاكم على الغائب
207		16	في التفريق في الحكم مع الغيبة بين الرباع وغيرها
208		17	في كون الحكم الحاكم لا يغير الشيء عن باطنه وحقيقته

باب: اشتراط العدالة في الشهادة

211		1	في عدم اكتفاء الحاكم من العدالة بظاهر الإسلام
-----	-------	---	---

212		2	في صفة العدل
215		3	في اشتراط البلوغ في العدالة
215		4	في شروط قبول شهادة الصبيان
		5	في الدليل على قبول شهادة الصبيان على الصفة المشترطة
216			
218		6	دليل اشتراط العقل في شهادة الصبيان
218		7	دليل اشتراط الذكورية في شهادة الصبيان
218		8	دليل اشتراط الحرية في شهادة الصبيان
218		9	دليل اشتراط الإسلام في شهادة الصبيان
218		10	دليل شهادة الصبيان في جرح أو قتل
219		11	في اشتراط قبول شهادة الصبيان قبل التفريق
219		12	اشتراط اتفاق شهادة الصبيان
219		13	اشتراط كون عددهم اثنان
219		14	في اشتراط العقل في الشهود
220		15	في اشتراط كون شهادة الصبيان فيما بينهم
220		16	في اشتراط الحرية في الشهادة
220		17	في اشتراط الإسلام في الشهادة
221		18	اشتراط الثقة في الشاهد
221		19	اشتراط الأمانة في الشاهد
221		20	اشتراط الضبط والفتنة والتحرز في الشاهد
222		21	اشتراط كون الشاهد عارفا بالشهادات
222		22	اشتراط بعد الشاهد عن شره دناءة النفس
222		23	اشتراط حفظ المروءة في الشاهد
223		24	في منع قبول شهادة الوالد لوالديه، وشهادتهما له
223		25	في منع قبول شهادة سائر الوالدين والمولودين
224		26	في منع شهادة أحد الزوجين للآخر

225		27	في منع شهادة السيد لعبده
225		28	في منع شهادة الغريم لغريمه
225		29	في منع شهادة الوصي لمن يلي عليه
226		30	في إجازة شهادة سائر القرابة عدى من ذكرناه
226		31	في منع الصديق الملاطف
227		32	في منع شهادة العدو على عدوه
227		33	في منع شهادته لجرح من شهد عليه بحق أو حد
227		34	في من منع شهادته له قبلت عليه
228		35	في منع شهادة البدوي على القروي
228		36	في عدم قبول شهادة ولد الزنا
229		37	في شهادة من كان على كبيرة
229		38	في عدم قبول شهادة الفاسق والكافر والصبي والعبد بعد زوال العلل المانعة
230		39	إذا جمعت الشهادة ما فيه التهمة وبين ما لا تهمة فيه
230		40	فيمن شهد في وصية له فيها شيء
230		41	في قبول شهادة القاذف ما لم يجلد
231		42	في قبول شهادة شاهد الزور بعد توبته

باب: في التزكية

233		1	في قبول شهادة من عرفة القاضي بالعدالة والرضا
233		2	في تعارض الجرح والتعديل في التزكية

باب: في حكم تحمل الشهادة

234		1	في أن تحمل الشهادة من فروض الكفايات
235		2	في تعيين فرض تحمل الشهادة
235		3	في حكم أداء الشهادة

باب : في أقسام البينة

238		1	في الحقوق المشهود بها
239		2	في الأحكام التي تثبت في البدن ليست بمال
241		3	في إثبات حد الزنا
241		4	في قبول الشاهدين والشاهد والمرأتين في المال
242		5	في الحكم بالشاهد واليمين في المال وحقوقه
242		6	في قصر الحكم باليمين والشاهد في الأموال دون الأبدان
		7	في قبول شهادة المرأتين ويمين المدعى في الأموال وحقوقها
243			
243		8	في الحكم بالشاهد الواحد ونكول المدعى عليه
244		9	في ثبوت الوكالة بالمال
244		10	في الحكم بشهادة امرأتين مع النكول
244		11	في الحكم بيمين المدعى ونكول المدعى عليه
244		12	في عدم الحكم بمجرد النكول
246		13	في الحكم باليمين مع قوة السبب
246		14	فيما تقبل فيه شهادة النساء
248		15	فيما ينضم إلى شهادة النساء
248		16	في العدد الذي يكفي من النساء في الشهادة
249		17	في قبول شهادة المرأة في الاستهلال
249		18	في قبول الشهادة على السماع
250		19	في قبول كتاب القاضي إلى القاضي
250		20	فيمن دفع إلى شهود كتاباً مطوياً وقال اشهدوا على ما فيه

باب : شهادة الأعمى

253		1	شهادة الأخرس، والشهادة على الشهادة
254		2	في جواز الشهادة على الشهادة في الحقوق والحدود كلها

254	3	في حكم ما إذا شهد اثنان على شهادة اثنين.....
255	4	في كفاية شهادة اثنين على اثنين.....
255	5	رجوع الشهود عن شهادتهم.....
255	6	رجوع الشهود بعد استيفاء الحكم.....
257	7	في القول بأن رجوعهم بعد استيفاء الحق لا ينتقض به الحكم.....
257	8	في غرامه ما رجع عليه الشهود.....
257	9	في الرجوع عن الشهادة بقتل أو قطع.....
258	10	في رجوع الشهود بزوجة وبالطلاق.....
259	11	في رجوع الشهود بالزوجة يقر بنكاحها.....
259	12	في رجوع الشهود بعق عبده.....
259	13	إذا حكم بشهادة شهود ثم قامت بينة بعد ذلك بفسقهم.....

باب : في الدعوى والبيانات

262	1	أدلة الحكم فيما إذا لم يكن الشيء المدعى عليه في أيديهما أو كان في يد من لا يدعيه.....
263	2	في الحكم لمن أقام البينة منهما.....
264	3	إذا تساويا في الشهادة.....
264	4	إذا لم يكن الشيء المدعى عليه في أيديهما.....
265	5	إذا كان الشيء المدعى في يد أحدهما.....
265	6	إذا نكل المدعى عليه.....
266	7	إذا كان للمدعى بينة.....
266	8	إذا تساوى المدعيان.....
267	9	الاختلاف في الدعوى.....
269	10	إذا تداعيا ثوباً بأيديهما.....
269	11	فيمن ادعى تزوج امرأة تزوجاً صحيحاً.....
270	12	إقرار أحد الابنين بمن ادعى دينا على أبيهم الميت.....

271	اختلاف الزوجين في المتاع	13
272	في أن ما يصلح لأحدهما يكون له	14
273	الحكم فيما كان يصلح لهما	15
274	في عدم التفريق إذا كان الزوجان حرين أو عبيدين	16
274	إذا مات رجل وعليه دين وله دين فيه شاهد واحد	17
275	في حلف الورثة مع شاهد ميتهم	18
277	في الدعوى التي لا يجب فيها اليمين على المدعى عليه بمجرد الدعوى	19
278	الدليل على أن اليمين لا ترد فيما لا تقبل فيه إلا شاهدين	20
278	إذا كانت له بينة وعدل عنها إلى يمين المدعى عليه	21
279	في يمين الإنسان على فعل نفسه وعلى فعل غيره	22
280	فيمن كانت له دار يتصرف فيها ثم جاء من يدعيها	23
281	التغليظ في الأيمان	24
282	الحقوق التي تغلظ فيها الأيمان	25
283	فيما يستحب فيه التغليظ في الزمان	26
284	في كون لا مدخل للتغليظ في الأيمان بالألفاظ	27
284	في كيفية إحلاف اليهودي والنصراني	28
285	في الحلف قائماً واستقبال القبلة في ذلك؟	29
285	في افتداء اليمين	30
286	في استحلاف المرأة في بيتها	31
286	فيمن أراد كتابة كتاب على غيره	32

كتاب الحبس والوقوف

والصرقة والعمرى والرقبي وما يتصل بذلك

290	جوز الحبس في المحوز والمشاع	1
291	في عدم جواز البيع واستبدال الربع المحبس	2
291	في الفرس المحبس وغيره إذا هرم أو كلب	3
292	الألفاظ التي ينعقد بها الوقف	4
295	في أن لفظ الوقف يفيد بمجرد التحريم والتأبيد	5

296		6	في المراد من لفظ الصدقة
297		7	إذا جمع بين اللفظين في الوقف
297		8	إذا جعل الوقف في قوم مجهولين أو موصوفين
298		9	حكم الحبس المتأبد ينقرض الوجه الذي جعل فيه
299		10	الوقف في الصحة وفي المرض
299		11	في عدم جواز وقف الإنسان على نفسه
300		12	حكم من وقف وقفاً في مرضه أو وصيته
300		13	إذا حبس على جماعة شيئاً ثم جعله في وجه آخر بعد انقراضهم
302		14	في إطلاق الحبس
302		15	فيمن حبس داراً فسكن بيتاً شيئاً يسيراً منها
303		16	في العمرى

باب: في صحة ولزوم عقد الصدقة والهبة من غير قبض

306		1	في حيازة الأب ما وهبه لولده
307		2	في صحة هبة المشاع
307		3	إذا تصدق على ولده الصغير بجزء من مشاع
307		4	في أقسام الهبة
308		5	الاختلاف في غرض الهبة
309		6	في خيار الموهوب له هبة الثواب
310		7	في دليل أن الموهوب مخير بين الإثابة أو الرد
311		8	في الهبة التي لا يقصد بها ثواب
312		9	في منع الواهب من الرجوع في هبته
313		10	جواز رجوع الأب فيما وهب لابنه
314		11	في كراهية ارتجاع الصدقة بعوض أو هبة
315		12	في التسوية بين الأولاد في الهبة
316		13	جواز التصديق بكل ما له في صحته
316		14	في جواز إعدام عبده لرجل حياته

كتاب الوصية

317	 الوصية بالثالث	1
318	 من لا وارث له يوصى بجميع ماله؟	2
318	 في عدم جواز الوصية لوارث إلا بإذن الورثة	3
319	 في القول بأنها تجوز بإجازة الورثة	4
319	 في حكم الوصية	5
319	 في استئذان الورثة في الوصية لوارث أو بأكثر من الثالث	6
320	 في الإذن المحكوم به	7
321	 هبات المريض وعطاياه	8
321	 إذا أوصى بزيادة على الثالث ولم يجز الورثة	9
322	 في شراء ابنه بقدر ثلثه	10
323	 إذا أوصى له بمثل نصيب ابنه وله ابن واحد	11
323	 إذا أوصى لفلان بمثل نصيب أحد ورثته	12
324	 إذا أوصى بسهم من ماله ولم يعينه	13
325	 في التسوية بين الوصية في الصحة والمرض	14
325	 في جواز وصية السفیه والمجنون حال إفاقته	15
326	 في صحة الوصية إلى المرأة وإلى العبد	16
326	 في منع الوصية إلى فاسق	17
326	 عدم جواز ترك الوصية بعد قبولها	18
326	 فيما إذا أوصى إلى رجلين	19
327	 في الوصية بثلاثه إلى رجل وبولده إلى آخر	20
327	 في الوصية بالنظر في حقوق مخصوصة	21
328	 فيما إذا أوصى إليه وأطلق الوصية	22
329	 جواز عفو الرجل عن قاتله عمدا وعدم جوازه في الخطأ	23
329	 في صحة الوصية للقاتل عمدا أو الخطأ	24
329	 إذا قتل الموصى له الموصى عمدا	25

26	إذا أوصى لرجل بجزء من ماله وللآخر بدنانيير مسميات.....	330
27	إذا أوصى له بشيء بعينه فتلف.....	331
28	إذا أوصى لميت يعلم بموته.....	331
29	إذا أوصى لقرباته أو لأهله.....	332
30	إذا أوصى بجزء من ماله وله مال يعلم به ومال لا يعلم به.....	333
31	إذا أوصى الوارث وأجنبي فلم يجز الورثة وصية الوارث.....	333
32	إذا هلك الموصى له قبل موت الموصى.....	334
33	إذا أوصى بعبد من عبيده.....	335
34	إذا أوصى الرجل بنفقته عمره.....	335
35	في وصية المريض.....	337
36	الحجر على وصايا المريض المخوف عليه وما في حكمه.....	339
37	إذا أوصى بوصيتين أو أكثر.....	340
38	إذا أوصى بشيء بعينه لرجل ثم أوصى به الآخر.....	341
39	إذا أوصى بإعتاق عبد بعينه ثم أوصى به لرجل أو العكس.....	341
40	فيما إذا لم يحتمل الشركة في الوصيتين.....	342
41	متى تجب الوصية.....	342
42	إذا أوصى لرجل بشيء من ماله بعينه وله أموال كثيرة.....	343
43	إذا ضاق الثلث عن الوصايا.....	344
44	فيمن فرط في زكاة عليه.....	344
45	في تزاحم الوصايا.....	345
46	إقرار المريض بدين لوارث.....	345
47	إذا أوصى لرجل بمائتين ولآخر بمائة وثلث بمثل إحدى الوصيتين.....	345

كتاب الوارث

1	في الميراث بالرحم.....	347
---	------------------------	-----

347		2	في حصر وجوه التوارث في الرحم والولاء والنكاح فقط
348		3	في كون الكافر لا يرث المسلم وأن العبد لا يرث
349		4	منع الإرث عمن فيه عقد من عقود العتق
349		5	منع الميراث عن قاتل العمد
350		6	إرث قاتل الخطأ
350		7	في كون القاتل لا يرث من الدية
351		8	في إرث المرتد
351		9	عدم وجوب الميراث بالشك
351		10	ميراث الجنين
352		11	فيمن ألحق بأبيه بعد موته
352		12	زوال الأسباب المانعة من الميراث بعد موت المورث
352		13	في ميراث ولد الملاعنة
353		14	إذا ولدت الملاعنة توأمين
353		15	الحكم في ميراث ولد الزنا
353		16	في أنساب الأعاجم
354		17	ميراث ذوي الأرحام
354		18	في الرد
355		19	في ميراث الخنثى
355		20	إذا اجتمع في شخص واحد سببان ورث بأقواهما

باب الوارثون من الرجال والنساء

357		1	في أقسام الموارث
357		2	في أقسام الفروض
359		3	في الحجب

باب : فيمن يحجبون

362		1	في أدلة الفروض وأصحابها
366		2	في فرض الواحد من ولد الأم

باب : في ترتيب الموارث على النسب

- 375 في ميراث ولد الصلب 1
- 375 في ميراث ولد الابن 2
- 377 في ميراث الأب والأم 3
- 377 في ميراث الجد 4
- 379 في التدليل على ميراث الجد 5
- 380 في ميراث الإخوة مع الجد 6
- 380 في مقاسمة الجد الذكور ما لم تنقصه المقاسمة عن الثلث 7
- 381 في مقاسمة الجد والأخوات إذا انفردن معه عن إخوة 8
- 381 في مقاسمة الجد الأخوات إذا كان معه ذو سهم 9
- 381 في أخذ الجد ثلث ما بقي إذا كان أحظ له 10
- 381 في عدم انتقاص نصيب الجد من السدس الكامل إذا كان أحظ له 11
- 382 إذا كان ذو السهم مع الأخوات إناث الوالد أو غيرهم 12
- 382 في معادة الجد مع ولد الأب والأم وولد أب 13
- 383 في رجوع ولد الأب والأم على ولد الأب 14
- 383 نصيب الجد في مسألة الأكرية 15
- 383 سقوط الأخ مع عدم الأنثيين أو الأب وسبب ذلك 16
- 383 في ميراث الجدات 17
- 384 ميراث الأخوة الأخوة والأخوات 18
- 386 في ميراث بني الأخوة 19
- 386 في ميراث العمومة 20

باب : في اجتماع الفروض والعول

- 388 في أصول المسائل 1
- 388 فيمن ترك ابني عم أحدهما لأم 2

كتاب الجامع

390		1	في حكم أفعال المكلفين
392		2	في النذب
393		3	في الحظر والكراهية والإباحة والصحة والرخصة

باب: في السلام

394		1	في سنية الابتداء بالسلام
394		2	في حكم رد السلام
395		3	إلى أين ينتهي السلام
395		4	في تسليم الماشي على الجالس والراكب على الماشي
395		5	في كفاية تسليم الواحد من الجماعة
395		6	في كفاية رد الواحد من الجماعة
396		7	في عدم ابتداء أهل الذمة بالسلام
396		8	في كيفية الرد على سلام الذمي
396		9	وجه جواز تزايد لفظي الابتداء والرد
397		10	دليل جواز سلام الرجل على المرأة والمرأة على الرجل
397		11	في التفريق بين السلام على المتجالة والشابة
397		12	في منع هجر المسلم لأخيه فوق ثلاثة
398		13	في استثناء الهجر أقل من ثلاث
398		14	فيما يخرج من الهجر
398		15	في هجر المبتدع
399		16	في جواز المصافحة وكراهية المعانقة وتقبيل اليد
399		17	في وجه كراهية المعانقة
399		18	في كراهية تقبيل اليد
400		19	في تشميت العاطس

401		20	في خصال الفطرة
401		21	في قص الشارب
403		22	في حلق العانة ونتف الإبط وتقليم الأظافر
403		23	في الاستئذان
403		24	الدليل على الاستئذان
404		25	في الاستئذان على الأقارب
404		26	في جواز عدم الاستئذان على الزوجة والأمة
404		27	في أن الاستئذان ثلاث
405		28	في رجوع من لم يسمع إذناً
405		29	في زيادة الاستئذان إذا لم يسمع
405		30	السلام على الأهل
405		31	في منع التناجي
406		32	في تصرفات الإنسان بجوارحه
407		33	في منع المشي في نعل واحد
407		34	في التسمية على الطعام
408		35	في آداب الأكل الأخرى
408		36	في منع النفخ في الطعام
409		37	في جواز الشرب قائماً
409		38	في كراهية الأكل متكناً
409		39	في تحريم الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة
410		40	في آداب النوم
410		41	في جواز الشرب قائماً
411		42	في كراهية تعمد غسل اليد للأكل
411		43	اجتناب المسجد على أكل الكراث والبصل والثوم

412	استحباب غسل اليد والفم من الدسم.....	44
412	إجابة وليمة العرس.....	45
413	كراهية تسرع أهل الفضل في إجابة الدعوة إلى الطعام.....	46
413	في عيادة المريض وشهود الجنازة.....	47
414	في تحريم الغيبة وما جاء في حفظ اللسان.....	48
414	في منع الحرير والتختم بالذهب للرجال وإباحته للنساء.....	49
415	في جواز لبس الخز ويسير الحرير.....	50
415	حكم التماثيل والصور.....	51
416	في كون التختم في اليسار.....	52
416	ما يكره للنساء لبسه من الثياب.....	53
416	في عدم جواز الثوب بطراً وخيلاء.....	54
417	في النهي من اشتغال الصماء.....	55
418	في أحكام جملة أقسام اللباس.....	56
420	في دخول الحمام.....	57
421	في منع وصل الشعر والوشم.....	58
421	في الخضاب.....	59
422	في تحريم خلوة الرجل بالمرأة.....	60
422	نوم الاثنين لفي لحاف واحد.....	61
422	في غض البصر.....	62
423	أكل المرأة مع عبدها أو خادمها.....	63
423	في حضور اللهو واللعب والملاهي.....	64
423	النهي عن قراءة القرآن بالألحان المطربة.....	65
424	النهي عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو.....	66
424	التعود بالقرآن وبأسماء الله تعالى.....	67
425	في الرقية.....	68
426	في العين.....	69

426		70	الرقية من العقرب وفي رقية الذمي
426		71	الكي من اللقوة
427		72	في تحريم اللعب بالنرد والشطرنج
428		73	مطالبة حية البيت بالخروج قبل قتلها
429		74	في جواز قتل الوزغ وكراهية قتل النمل والضفادع
429		75	في سفر المرأة من غير محرم
430		76	اتخاذ الأجراس والأوتار في أعناق الجمل
430		77	تنزيه المساجد من التشاغل بالصنائع ومن سائر الأوساخ
431		78	في خصاء الغنم والخيول والإبل
431		79	في رسم البهائم
432		80	في الرؤيا
432		81	في السبق
433		82	في منع السباق بالبغال والمحير
433		83	من يأخذ الجعل في السباق والمقام بها

باب: في فضل المدينة والصلاة فيها وفضل مالك رحمه الله وترجيح مذهبه

436		1	في تفضيل المساجد الثلاثة
436		2	في تفضيل الصلاة في المسجد النبوي
437		3	في إجماع أهل المدينة
439		4	في الترجيح بعمل أهل المدينة
440		5	مخالفة خبر الأحاد لعمل أهل المدينة
441		6	في ترجيح مذهب مالك
445		7	فهرس المراجع

